

الجبهة الوطنية الديموقراطية بديلا عن "الاجماع" الفاسد

سبق لـ "الاختيار الثوري" أن تعرضت بالتحليل لهذه المغالطة السياسية الفاضحة التي طرحها النظام المطلق في المغرب ، وتبناها معه من تبناها - لحاجة في نفس يعقوب - ألا وهي مغالطة "الاجماع الوطني حول العرش"

لقد قلنا في غير ما مناسبة وغير ما مكان أن هذا الشعار ، ما هو الا جزء من الخطة التضليلية الشاملة التي وضعتها الطبقة الحاكمة لنفسها بهدف استغلال قضيتنا الوطنية كمطية لخدمة أهدافها الطبقية الذاتية ، والتمادى في توظيف مقدراتنا الوطنية ، البشرية والاقتصادية والاستراتيجية ، لصالح الرأسمال العالمي ، منتفعة ومستفيدة في نفس الوقت بما يوجد به أسياها الامبراليون جزاء لها على ما قامت وتقوم به من سمسرة وسلب ونهب واستغلال .

صحيح أن هذه الطبقة يهملها بشكل أو بآخر استرجاع جزء من تراثنا الوطني ، حتى تتمكن من ترميم أوضاعها - وهي التي تعرضت لهزات خطيرة متتالية في مطلع السبعينات - وتوسيع رقعة استغلالها وتحسين أوضاعها الاقتصادية ، والظهور بمظهر القوة أمام حلفائها ، لكن طبيعة هذه الطبقة - تاريخيا وحاليا - تحرم عليها أن تلعب أى دور وطني تحررى حقيقي ، وتزيح عنها امكانية أى حس وطني صادق ، وتجعلها تعمل وتتحرك في أى خطوة تخطوها بمقياس المصلحة السياسية الطبقية أولا وأخيرا ، أى مصلحة الطبقة الاقطاعية

الرأسمالية في ارتباط عضوي بمصلحة الامبريالية.

ولقد رأينا كيف جسدت الطبقة الحاكمة الربط "الجدلي" بين "مسلسل التحرير" و"المسلسل الديمقراطي". أي الربط بين مصلحتها في الركوب على القضية الوطنية من جهة، وترتيب الاوضاع الداخلية لصالحها من جهة ثانية. ففي الوقت الذي دخل فيه النظام "مسلسل المساومة" والمتاجرة بالقضية الوطنية، حرس في نفس الوقت على استغلال نتائج عمله في هذا الاتجاه لصالح تركيز حكمه المطلق واضفاء الشرعية عليه باسم "الوطنية"، مستترا وراء ما أسماه بالمسلسل الديمقراطي، وذلك في نفس الوقت الذي تزداد فيه أساليبه القمعية شراسة وتنوعا وتجذيرا.

ومن منطلق التحليل البديهي لطبيعة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية والنظام المطلق، ممثل مصالحها والمعبّر عنها، أكدنا أنه من الخطأ الاستراتيجي بالنسبة للحركة الوطنية الدخول في لعبة "الاجماع" مع هذه الطبقة وهذا النظام باسم الدفاع عن القضية الوطنية، وغض الطرف عن الاهداف الذاتية التي حركتهما وتحركهما، ودفعتهما الى البحث عن اجماع من هذا القبيل، كما أكدنا على ضرورة الخط الوطني الديمقراطي المستقل الذي يجب أن يجمع بين كافة القوى الوطنية والديموقراطية باستثناء الطبقة السائدة، بل في تواجه معها، وفي صراع مستمر مستميت مع خطها السياسي الخياني والاستغلالي.

ما هي النتائج والوقائع التي تؤكد صحة هذه المنطلقات الاستراتيجية والمبدئية، وتعطي الدليل القاطع على افلاس "مسلسل التحرير والديموقراطية" على كافة المستويات؟

١) بعد أزيد من سبع سنوات من الحرب، كلها تضحيات بشرية، اقتصادية ومادية قدمتها الجماهير الشعبية وحدها، في حين أن الطبقة الاقطاعية الرأسمالية قد استغلت ظروف الحرب نفسها للا غراق في المضاربة والبذخ والاعتناء، بعد السبع سنوات تلك، أدت سياسة النظام ومساوماته ومناورات ليس الى "التحرير"، بل الى مأزق سياسي - عسكري - دبلوماسي أكثر تعقيدا وخطورة مما كانت عليه قضية استكمال سياستنا الوطنية العادلة.

٢) وبعد نفس المدة من المناورات الانتخابية يعود "المسلسل الديمقراطي" الى نقطة الصفر - ان كان تقدم عنها يوما ما... - ويكشف النظام من جديد عن وجهه الاتوقراطي الحقيقي، ويعمل بنفسه على انهاء لعبة "المسلسل"، في حين أن القمع المنهك والمتطور والمتنوع والمدقق لم يتوقف يوما ما معرضا مئات المواطنين والمناضلين النقابيين والسياسيين للارهاب المادي

والمعنوي لشتى الاساليب والاشكال من اختطاف واعتقال وقطع للارزاق، وقتل فردي أو تقتيل جماعي...

٣) وها هي القوى الوطنية والتقدمية عامة تعاني من التفرقة والانزواء والانعكاف على النفس، متأثرة ومصابة بنتائج سياسة "فرق تسد" التي يمارسها الحكم ويلقى فيها أغراضه المبيتة، في حين أن بعض الفئات من هذه القوى قد جرت لها لعبة "الاجماع" و"المسلسل"، واستهوتها مغالطة النظام الى درجة تقديم الخدمة العملية والموضوعية لهذا الاخير أو الارتواء في أحضانه وقطع خيوط الرجعة نهائيا، والانتفاع والاستفادة بالهامش المصلحي الذي فتحه لمثل هذه الفئة المرتدة، ولها وحدها دون سواها...

ان مجمل هذه النتائج المشؤومة لا نطرحها من باب التشفي أو من أجل تسجيلها سلبا كقدر منزل محتوم، بل ان هدفنا الاول والاخير هو استخلاص الدروس والعبر، ووضع الموقف والتحليل في محك الواقع والممارسة على طريق تقديم الخط الثوري وتجذيره وتصلبيه، وبما فيه خدمة للمصالح العليا للوطن والشعب.

ومن زاوية هذه المصلحة العليا بالذات، نتوجه اليوم الى كافة القوى الوطنية والتقدمية المخلصة، من أجل تجاوز العقليّة الحزبية الضيقة، والشروع حالا في "الانفتاح" الذي يجب أن يسود في الحقيقة بين القوى الحية في بلادنا بمختلف مشاربها يوحد فيما بينها هدف وطني أسمى واحد، ألا وهو تحرير بلادنا من السيطرة الاجنبية بكل تلاوينها والقضاء على كل العوامل التي تسمح بمثل هذه السيطرة وتخدمها.

صحيح أن المنطلقات الايديولوجية والاهداف السياسية البعيدة والمتوسطة المدى قد تكون مختلفة أو متباينة فيما بين مختلف هذه القوى، لكن هناك غيرنا نقطة وغيرنا هدف مرحلي تجد فيهما كلها مصلحة مشتركة، ان هي كانت فعلا مؤمنة ومخلصة للهدف الوطني الاسمي... هذا زيادة على خطورة الحالة التي نعيشها على كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي لن تزيد الا استفحالا، ان لم تجد طريقا للعلاج قوامه تكتيل كل القوى الوطنية والتقدمية المخلصة للتصدي - على الاقل في مرحلة الدفاع عن النفس - للحرب الطبقيّة الشاملة التي تشنها الرجعية المحلية على شعبنا، محمية بالامبريالية وخادمة لها.

ان الاحتلال الاستعماري سابقا، وهيمنة الاستعمار الجديد حاليا، لا زالت تطرح علينا مهاما وطنية مستعجلة من أجل استكمال السيادة الوطنية

المغربية ومحو آثار الاحتلال والعدوان .

ان أجزاء من التراب الوطني لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر على مرأى ومسمع منا ومن الراى العام ، في عصر ولى فيه الاحتلال الاستعمارى في السواد الاعظم من مناطق العالم ، ولم تبق سوى بعض الاستثناءات وعلى رأسها مدينتينا المفتحتين : سبتة ومليلية والجزر اللاحقة بهما .

أما بالنسبة لاقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي ظلت هي الاخرى تحت سيطرة الاستعمار المباشر طيلة عشرين سنة بعد الاعلان عن الاستقلال الرسمي للبلاد ، فلقد أدى بها تواطؤ النظام المخزني ومساوماته ومناوراته على حساب المصالح العليا للبلاد ، أدت بها الى المأزق الذى ذكرنا ، والذى يجعلها تتعرض من جديد للتقسيم والاققسام في أحسن الاحتمالات ، ناهيك عن الهوة والمسافة التي تم خلقها وتعميقها وتوسيعها بين جماهيرنا الصحراوية وبقية جماهير الشعب المغربي عن طريق التفرقة الشوفينية والنعرات الاقليمية الانفصالية .

وعوض أن نتقدم — وقد فصل بيننا وبين الاعلان الرسمي عن الاستقلال زمن يزيد عن ربع قرن — خطوات نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد ، ها هي سياسة الحكم المتواطئ — تؤدى الى رجوع الاستعمار من "النافذة" بل من الباب الواسع بعد أن تم رهن مقدراتنا الاستراتيجية للامبريالية الامريكية من خلال تواجد عسكري واقتصادى وسياسي مقنن ومبرمج ضمن اتفاقيات "سرية" باع من خلالها الحكم بلادنا للاجنبي ، وكان أصحابها وقواها الحية غير معنيين بالامر ، ولا بامكانهم حتى الاطلاع على محتوى ما تتعرض أو ستعرض له هذه البلاد . . .

وفي هذا المستوى ، مستوى النضال من أجل الكشف عن الاتفاقية الخيانية مع أمريكا وفضحها والنضال من أجل فسخها ، ووضع حد للهيمنة الامبريالية بمختلف أشكالها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والكفاح من أجل تحرير كافة أجزاء الوطن واستكمال سيادة البلاد ووحدتها أرضا وشعبا . . فاننا لا نرى ما الذى يفرق بين القوى الوطنية والتقدمية ، بل أن هذه الاهداف الوطنية الدنيا لا يمكنها موضوعيا الا أن تشكل محور ائتلاف وتكتل ووحدة فيما بينها وقوا في وجه العدو المشترك .

وغني عن القول أن هذه الاهداف الوطنية على الصعيد القطرى ترتبط عضويا بنضالنا ضد العدو الصهيوني المدعوم بنفس الامبريالية العالمية التي تريد أن تجعل من بلادنا قاعدة لانطلاق هجماتها العدوانية ضد الامة العربية وسائر الشعوب الافريقية ، كما أن تلك الاهداف تندمج تماما في نضالنا

القومي وعملنا من أجل نصره قضيتنا القومية المركزية : تحرير فلسطين واسترداد الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

أما على الصعيد المعاشي ، فان الازمة الخانقة التي قذفت بملايين المغاربة الى أوضاع التهميش والتشرد والنفي داخل بلادهم ، وجعلت قوتهم اليومي قاب قوسين أو أدنى من الائلاف ، فهناك أيضا أهداف دنيا واضحة قوامها الدفاع — الدفاع على الاقل — عن العيش الكريم للجماهير والنضال من أجل كبح جشع المستغلين والحد من استغلالهم الفاحش ، وبالتالي خوض الصراع الاجتماعي البهادف ، المنظم والمسؤول وفق شعارات أدنى تطابق طبيعة المرحلة وتتجاوب مع المطالب العادلة لاوسع الجماهير الشعبية . وهذا أيضا محور نضالي لا يمكنه الا أن يوحد بين أوسع الفئات الوطنية والتقدمية امام فداحة الظلم والاستغلال وشاعة الفوارق الطبقية الفاضحة . . .

وكذلك الشأن بالنسبة للنضال من أجل فرض الحريات الديمقراطية التي يحلو للنظام أن يسطرها على الورق ويتبجح بها في الكلام ، في حين أن حرية الفرد والجماعة تعرف في بلادنا محنة ما سبقتها محنة ، وفي الوقت الذى تداس فيه كرامة الانسان المغربي وحقوقه ، وتتعرض "الرعية" — وهو التعبير الذى يصف به النظام المواطنين المغاربة في أواخر القرن العشرين — بنفس الاساليب الاقطاعية التي تميزت بها القرون الوسطى .

يقينا راسخ أن المحاور الثلاثة هاته ، تشكل قاعدة صلبة للعمل المشترك بين كافة القوى الوطنية والتقدمية المخلصة ، وأساسا واقعية عملية لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة التي نؤمن بها ونناضل من أجل قيامها ، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الاهداف التحريرية التي أسلفنا ذكرها ، والتي تستدعي تعبئة كافة الفئات الشعبية وكافة الجماهير المسحوقة وليس التقوقع والانزواء والاقتصار على الاهداف الذاتية الضيقة .

ان الشروط والظروف الموضوعية لقيام جبهة من هذا القبيل موجودة وقائمة فعلا ، وما الخلل الا في الاوضاع الذاتية للحركة الوطنية والتقدمية ، في خطتها الرسمي العام كما في تكتيكها السياسي وأسلوب عملها في معالجتها للعلاقة مع النظام كما في طريقة عملها التنظيمي سواء في علاقتها الداخلية أو في العلاقة مع أوسع الجماهير الشعبية . صحيح أن القضاء على كل مكان الخلل وتوضيح الطريق الوطني الحق الذى لا غبار عليه ، والتمكن من فرز العدو عن الصديق ، ووضع الخط الفاصل مع حلفاء الامبريالية المحليين ، نضال معقد وشاق

وطويل النفس، لكن النظرة المتبصرة للمصالح العليا للوطن والشعب في المرحلة الراهنة، المرتبطة جدليا بطموحات جماهير الشعب في التحرر والبناء الاشتراكي لا تعفي الثوريين من خوض هذا النضال وتسجيله كبنء على رأس برنامجهم الشامل الذى يميز بين ما هو آني وعاجل، وما هو مستقبلي وبعيد المدى. صحيح كذلك أن قيام الجبهة المنشودة يقتضي توفير عدة شروط، منها الاتفاق حول البرنامج الأدنى والشعارات المرحلية المطابقة له، وتوفير الاستعداد الذاتي الصادق عند كل طرف، وضمان الانسجام الأدنى في الممارسة القاعدية وسط الشعب، وتوفير شروط قيادة النضال الواسع قيادة حكيمة وفق شروط كل مرحلة، دونما مزايدة ولا مناقصة، وبما يضمن الانتقال من طور الى طور أعلى على درب تحقيق الاستقلال الحقيقي وفتح آفاق سيادة الشعب وبناء المجتمع المتحرر الديمقراطي. الا أن كل هذه الشروط يمكن اعتبارها أنها ستجد حلا مناسبا لها، مع الشروع في عملية قيام الجبهة نفسها وبداية العمل المشترك بين مختلف أطرافها.

وإذا كنا قد ركزنا في البداية على أن الظروف الموضوعية سانحة وملائمة، بل انها تنادى بالحاح بقيام مبادرة من هذا القبيل، فاننا في الحقيقة لا نضع أى شرط أو تحفظ للعمل المشترك بين كافة القوى الوطنية والتقدمية بمختلف مشاربها وتلاوينها عدا شرط أساسي واحد ألا وهو الخط الفاصل مع النظام الرجعي القائم وحليفته الامبريالية.

سيكون فعلا من العبث والمغالطة التحدث عن "العمل الوطني المشترك"، و"الجبهة الوطنية الديمقراطية" بالنسبة لمن لا تزال علاقته قائمة مع النظام - تحت أى تبرير كان، "وطني" أو "ديموقراطي" - فلن يكون ذلك سوى من باب مغالطة "التحالف مع الشعب وعدوه" في آن واحد...

ان "الاجماع الوطني" الفاسد قد فسخ نفسه بنفسه، سواء على صعيد القضية الوطنية التي نهجت فيها الطبقة الحاكمة نهجا طبقيًا منفردا يراعي أولا وأخيرا مصالحها ومصلة حلفائها الامبرياليين، أو على صعيد ما سمي بالمسلسل الديموقراطي الذى لن تنخدع به جماهير الشعب المغربي، وقد أصبحت تدرك وتعني تمام الوعي أن "الديموقراطية" لدى النظام المغربي احتكار لطبقته ومن لف لفيها من منتفعين وانتهازيين، وأن القمع والإرهاب نصيبها ونصيب قواها الحية المناضلة. وبالتالي، فإن أية محاولة للم حظام مسلسل التحرير والديموقراطية المزعوم، ومحاولة احياء "الاجماع" الممسوخ، لن تقود أصحابها سوى الى الخدمة الموضوعية والمجانية كذلك لاعداء الشعب ومكبلي ارادته

ومستغلي عرق جبينه.

سوف يعقب البعض أن دعوتنا للقطيعة مع النظام بمثابة اضعاف "القضية الوطنية" ودعوة جديدة "للمشاغبة"، ونقصان في الواقعية، وتجاهل لـ"موازن القوى"... وسنرد عليهم: تأملوا قليلا في النتائج التي قادت اليها سياستكم في الاجماع المزعوم، سواء على صعيد القضية الوطنية أو بالنسبة للمسألة الدستورية والديموقراطية عامة، وتمتعوا في الضبابية التي نسجتوها خلال سبع سنوات حول قضايا التحرر والديموقراطية التي كانت واضحة وضوح الشمس، والتي تشبع بها شعبنا وآمنت بها الجماهير وانخرطت في الكفاح من أجلها... تأملوا كل ذلك واخشوا حكم التاريخ، انه لا يرحم...

ان استقراء التاريخ يوضح لنا أن الشعب لا يمكنه أن يحقق أهدافه التحريرية والتقدمية الا اذا تراصت صفوفه في خندق واحد، يقابله خندق أعدائه الطبقيين محليين وأجانب، ولا وسط ولا منزلة بينهما سوى لمن اختار لنفسه طريق الارتداد والانتهازية، خاصة بالنسبة لبلاد تعاني من مخلفات الاحتلال وواقع الهيمنة الامبريالية. وهل هذه دعوة "للمشاغبة" وخروج عن "الشرعية"؟ لقد حددنا أعلاه المحاور الثلاثة الاساسية التي نرى ضرورة تكثيل النضال حولها: محور النضال الوطني والقومي، ومحور الدفاع عن عيش وكرامة المواطن، ومحور النضال الديموقراطي لانتزاع وفرض الحريات الديموقراطية والحد من أساليب التسلط والاستبداد. بقي أن نؤكد من جهة أن العمل من أجل مجمل هذه الاهداف لن يتأتى الا بأسلوب النضال الجماهيري الواسع النطاق والشامل لكافة المستويات الاجتماعية والسياسية، وأن نوضح، من جهة ثانية، أن لا شيء يحمل القوى الوطنية والتقدمية، وهي تخوض نضالها الديموقراطي هذا، على السقوط في شرك تكتيك النظام، والسقوط في لعبته واقتسام المسؤولية في مناورات ومساوماته التي يوجه من خلالها الطعنة تلو الطعنة للاهداف الوطنية والديموقراطية على حد سواء.

ان منطق النضال الديموقراطي نفسه (بمعناه الاصيل وليس بما ألصق به من تشويهات وتحريفات انتخابية ضيقة) يفترض فرز العدو الاساسي والحيلولة دون تلغيمه للصف الوطني، والتصدى لتكتيكه السياسي بتكتيك مستقل، فليس من مصلحة كبيرة ولا صغيرة تجمع بينه وبين أوسع الجماهير الشعبية.

ان حلقات الكفاح ضد الاستغلال الفاحش والدفاع عن العيش الكريم، وحلقات النضال النقابي المنظم، والعمل الجماهيري في مختلف القطاعات، وحلقات النضال من أجل رفع العسف وتحقيق الحريات الفردية والجماعية، هي

التي تكتمل كلها في سياق النضال الديمقراطي الحق - وفق البرنامج الوطني الأدنى - الذي يضمن الانتقال من موقع الى موقع أفضل على طريق الثورة الوطنية، الثورة التي ستقطع دابر الهيمنة الاجنبية واستبداد حلفائها المحليين .

هكذا نفهم النضال الديمقراطي ونرى أن لا علاقة له بالتورط في سياسات النظام المحلية والخارجية، والتبرير والتنظير لما يلحق الضرر المبين بمصالح الوطن والشعب، وممارسة الخلط والغموض والى غير ذلك من الخطط والممارسات السلبية التي جسدها شعار "الاجماع" الفاسد أحسن تجسيد ...

بهذه التوضيحات الصريحة، نعود ونقول: أن ليس من شرط في العمل المشترك بين كل القوى الوطنية والتقدمية المغربية سوى الخط الفاصل مع أعداء الشعب المحليين والاجانب، وأنه حان الوقت لرجوع المياه الى مجاريها، ولانتزاع المبادرة من طرف هذه القوى، وهي توحد صفوفها وتسترجع حرية حركتها ضمن خط وطني ديمقراطي أصيل، وفي اطار جبهة وطنية ديمقراطية حققة، تنفض من صفوفها المرتدين والمغامرين والمتنفعين الذين تستهويهم لعبة الاصطياد في المياه العكرة ...

انها دعوة صادقة ومسؤولة وصريحة، ولا مناص للوطنيين المخلصين من النضال من أجل تحقيقها مهما طالت المسافة .

